دراسة تحليلية لمؤشرات الجاذبية الاقتصادية كأدوات المقارنة المرجعية بين البلدان
- تقييم الجاذبية الاقتصادية للجزائر مقارنة بالمغرب-

Analytical study of economic attractiveness indicators as benchmarking tools between countries: Algeria's economic attractiveness evaluation compared to Morocco.

أ. سامية بوناب
جامعة سطيف- الجزائر
bounab_s@yahoo.fr

أ.د. مجيد شعباني
جامعة بومرداس- الجزائر
mcha2016@gmail.com

تاريخ الإرسال: 25-09-2017
تاريخ النشر: 29-10-2018

Abstact:

This research aims to studying the various indicators adopted and the areas covered by them to measure and evaluate the countries attractiveness and benchmarking between them, they are an effective tools and assistance to policy makers, which can't be dispensed with, but needs a depth analysis of the partial results of the sub-indicators.

According to information available about the indicators and countries classification results, we try to evaluate Algeria attractiveness compared to the neighboring country "Morocco" as the most important alternative site for targeting by investors interested in the Maghreb region, to determine Their strengths and weaknesses for the various factors concerning the evaluation of the investment climate in both countries in line with the global and regional average in order to suggest solutions to reinforce attractiveness of Algeria.

Key words: countries attractiveness; countries competitiveness; attractiveness indicators; business environment; investment climate; benchmarking countries, attractiveness diagnosis or evaluation.

مقدمة:

إن تزايد اهتمام الدول المتقدمة والنامية على السواء بمسألة جاذبية أقاليمها للأنشطة الاقتصادية ومختلف عوامل الإنتاج في العقود الأخيرة جعلها تتنافس في نطاق واسع حول استقطاب الاستثمارات وعوامل الانتاج التي تتميز بالتنقل الدولي، بوضع سياسات وأجهزة تعزّز جاذبيتها على المدى الطويل وتقييم فعالية هذه السياسات وأداء الأجهزة المكلّفة بتدعيم الجاذبية لتبرير وجودها وميزانيتها، وهذا ما يفرض عليها الرجوع إلى مؤشرات يمكن أن تكون بسيطة مثل عدد/قيمة المشاريع وأيضا عدد مناصب العمل التي تم خلقها خلال فترة محددة والتي تصدر عن المنظمات المتخصصة في ترقية الاستثمارات لقياس أدائها؛ كما توجد أيضا مؤشرات مركبة تقوم بإصدارها مؤسسات خدمية في مجال الاستشارة دوليا أو هيئات رسمية متعددة لها شهرة تمكّنها من التأثير على صورة البلدان أو المدن لدى الرأي العام الدولي وتتيح فرصة للمقارنة بينها.

إذن لا يمكن تقييم جاذبية إقليم معين مقارنة بالأقاليم الأخرى واعتباره أقل أو أكثر جاذبية دون القدرة على قياسها أو تقييمها، تعتمد في ذلك مؤشرات مختلفة باختلاف المقاربات التي تعمل على تصنيف الأقاليم (دول أو مناطق داخلها) والمحددة للمعايير المكوّنة لهذه المؤشرات، بمعنى أنه لا يوجد مؤشر عام للجاذبية تعتمده المؤسسات أو الهيئات وإنما توجد عدة مؤشرات يتم حسابها لتقييم جاذبية الإقليم من جوانب أو زوايا مختلفة.

في سياق ما سبق، يحاول هذا البحث الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى اعتماد مؤشرات تقييم الجاذبية الاقتصادية كأدوات المقارنة المرجعية بين البلدان، وما هي وضعية الجاذبية الاقتصادية للجزائر مقارنة بالمغرب باعتماد هذه الأدوات؟**

أهداف البحث: تتمحور أهم أهداف هذا البحث في:

- تسليط الضوء على أهم المؤشرات التي تقيّم جاذبية البلد والمعايير المعتمدة للقياس من عدة زوايا مع مراعاة المستجدات بمحاولة الإلمام قدر الإمكان بمختلف الجوانب التي يتم مراعاتها في التقييم، من أجل التمكّن من التسلّح بمختلف الأدوات للوصول إلى التقييم الشامل حول نقاط القوة ونقاط الضعف المتعلقة بجاذبية البلد المعني جهويا وعالميا؛
- تسليط الضوء على منهجية بناء هذه المؤشرات (المتغيرات المعتمدة وطرق جمع البيانات) وأهم الانتقادات الموجهة لها؛
- كيفية قراءة النتائج والرتب المتحصل عليها من طرف السلطات العامة وكيفية التعامل معها؛
- اسقاط نتائج بعض المؤشرات والتصنيفات الناتجة عنها والواردة في مختلف التقارير حسب المعلومات المتاحة لتقييم جاذبية الجزائر مقارنة بالمغرب.

منهجية البحث: لتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم البحث إلى محورين أساسيين كما يلي:

المحور الأول: يتضمن الاطار النظري، يتم التعرض فيه لمختلف المؤشرات المركبة المعتمدة لقياس الجاذبية من مختلف الزوايا، مع الاشارة إلى أهمية توظيفها كأدوات المقارنة المرجعية بين البلدان والانتقادات الموجهة لها وكيفية قراءتها من طرف السلطات العامة؛

المحور الثاني: يتم فيه إسقاط نتائج بعض المؤشرات والتصنيفات الواردة في مختلف التقارير في إطار المعلومات المتاحة لتحليلها ومحاولة تقييم أو تشخيص جاذبية الجزائر مقارنة بالمغرب.

المحور الأول: المؤشرات المعتمدة لتقييم الجاذبية واستعمالاتها:

يلاحظ تلازم استخدام مفهومي الجاذبية والتنافسية الإقليمية في مختلف البحوث والنقاشات العامة والخطابات حول الموضوعين اللّذان أصبحا منذ أواخر القرن العشرين يكتسيان مكانة متزايدة والتداخل بينهما، حيث أنه مهما يكن البعد الجغرافي للإقليم فإن عدم تنافسيته سيؤدي إلى تعرضه لفقدان السكان كقوة عاملة أو مهارات وظاهرة التخلي عن الاستثمار وانتقال المؤسسات إلى مواقع أخرى، لذلك أصبحت الجاذبية في السنوات الأخيرة كعامل أساسي لديناميكية الاقتصاديات الوطنية والاندماج في الاقتصاد المعولم، وبالتالي يكمن التحدي في استقطاب مستثمرين قادرين على خلق القيمة والعمالة الدائمة في إطار ديناميكية التصنيع للإقليم وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للمقيمين[1].

بصياغة أخرى، فإذا كانت التنافسية تدل على قدرة البلد على التحسين المستمر للمستوى المعيشي للمقيمين من خلال قدرته على تقديم التسهيلات في بيئة يمكن فيها للشركات أن تولّد قيمة مستدامة تمكّنها من تحقيق الربحية على المدى الطويل وخلق فرص العمل خلال الفترة نفسها[2]؛ فإن الجاذبية تشير إلى قدرة البلد على الحفاظ وجذب مختلف الأنشطة وعوامل الإنتاج على المدى الطويل،[3] وهو ما يسمح بضمان النمو والتوظيف بشكل دائم.

إذن يتمثل التداخل بين المفهومين في أن الجاذبية لمختلف الأنشطة وعوامل الإنتاج تقوم على أساس عرض الإقليم مزايا توطن أفضل مقارنة بالأقاليم المنافسة بمعنى عرض أكثر تنافسي لمختلف عوامل الجاذبية؛ وفي نفس الوقت، نجد أن ما يميّز الدول أو الأقاليم التي تتمتع بالجاذبية على المدى الطويل هو التدفق الكبير والمستمر للأنشطة والعوامل التي تخلق الثروة وانعكاسات ذلك على النمو الاقتصادي والمستوى المعيشي للمقيمين، وبالتالي تحسين تنافسية هذه الأقاليم في مختلف العوامل والدخول من جديد في حلقة العرض الأكثر تنافسي لمزايا التوطن نتيجة العلاقة التكاملية بين التنافسية والجاذبية[4]، وهو ما يجعل تحليل محددات تنافسية الدول مهم في فهم توطّن الأنشطة وعوامل الإنتاج في بلد معين بدل بلد آخر. من هذا المنظور يعرض(E. Olszak)[5] الجسر بين التنافسية والجاذبية بالاعتماد على الماسة التنافسية لبورتر، حيث ينطلق من فرضية توفر وتفاعل المحددات الأربعة لتنافسية المؤسسات في إقليم معين، ولكن حسبه، يمكن عكس التحليل بالانطلاق من وجهة نظر المؤسسة التي ستختار التوطن

في منطقة معينة، حيث ستقوم باختبار مختلف العوامل المعززة لتنافسيتها التي تعتبر في هذه الحالة مرادفة لعوامل الجاذبية، وهو ما يبرر إدراج العديد من المؤلفين مؤشرات التنافسية والجاذبية في قياس هذين الأخيرين معا وتلازم استخدام المفهومين.

أولا- مؤشرات التنافسية الكلية: يعتبر مؤشري التنافسية العامة "WCY" و"GCI" الأكثر قدما وشهرة وفرضا نفسهما كمرجع لأصحاب القرار كونهما يسمحان بتلخيص تعدد المعطيات حول المحيط المؤسساتي والاقتصادي والتكنولوجي والوصول إلى تصنيف البلدان بشكل شمولي[6] حسب المعايير التي يعتمدها كل مؤشر، وتنعكس مسألة التصنيفات التي تعرض عموما بشكل مباشر على جاذبية البلدان المعنية بتحسّنها أو تراجعها حسب الرتب المتحصل عليها[7]. يتم التعرض في هذه الورقة إلى مؤشر "GCI" كونه الأكثر تغطية للدول مقارنة بمؤشر "WCY".

1- **مؤشر التنافسية العالمية** "Global Competitiveness Index GCI": يصدر من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي"WEF" منذ 2005 بعد انهاء النشر المشترك مع مركز التنافسية العالمية للمعهد الدولي لإدارة التنمية "IMD" خلال"1989-1996"[8]، يغطي هذا المؤشر المتعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية حوالي 138 بلد مع إدراج أو استبعاد بعض البلدان في التصنيف على أساس توفر البيانات من عدمه، وتمثل هذه التغطية نسبة 98% من"PIB" العالمي، يتّضح منطلق المنتدى من خلال التعريف الذي حدّده لتنافسية البلد، حيث يبيّن أن هذا الأخير ينظر إلى زيادة الإنتاجية والازدهار على المدى الطويل في مؤشرات تتمحور حول ثلاث مفاهيم يراها المنتدى مهمة في هذه المسألة وهي **الهيئات والسياسات والعوامل** التي تحدّد مجتمعة تنافسية مختلف الاقتصاديات[9].

يتكون مؤشر"GCI" من 33 متغير كمي بالاعتماد على إحصائيات المنظمات الدولية المعترف بها؛ و78 متغير نوعي بالاعتماد على بيانات تستمد من إجراء الويف دراسات استقصائية تعكس الجوانب النوعية للقدرة التنافسية، ومن أجل استعمال البيانات الإحصائية ونتائج الاستقصاء في آن واحد في بناء المؤشر النهائي يتم توحيدها في سلم من1 إلى7 (للتعرف على صيغة التحويل المعتمدة يمكن الرجوع إلى تقرير التنافسية العالمية 2017/2016). يتم تجميع هذه المعايير في 12دعائم للتنافسية وهي حسب نفس التقرير: الهيئات؛ البنى التحتية؛ المحيط الاقتصادي الكلي؛ الصحة والتعليم الابتدائي؛ التعليم العالي والتكوين؛ كفاءة سوق السلع؛ كفاءة سوق العمل؛ تطور السوق المالي؛ الجاهزية التكنولوجية؛ حجم السوق؛ تطور الأعمال وأخيرا الابتكار. تم تنظيم هذه الركائز بدورها أيضا في ثلاث مؤشرات فرعية وهي: المتطلبات الأساسية كمؤشر فرعي يتضمن الدعائم الأربعة الأولى المذكورة أعلاه؛ التحسينات في الكفاءة المتضمن الدعائم الستة الموالية المذكورة أعلاه؛ الإبداع والتطور كمؤشر فرعي ثالث المتضمن الدعامتين الأخيرتين. تعطى للمؤشرات الفرعية الثلاث أوزان مختلفة لحساب "GCI" كمتوسط مرجح لهذه المؤشرات الفرعية، تتعلق هذه الأوزان بمرحلة التنمية التي تمر بها مختلف الاقتصاديات (ثلاث مراحل أساسية ومرحلتين انتقاليتين)، أما بالنسبة لمعاملات الترجيح الخاصة بالدعائم 12 والمؤشرات الخاصة بكل فئة فهي ثابتة بغض النظر عن مراحل التنمية التي يمر بها البلد[10].

2- **مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:** يصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات منذ 2013 وهو أقرب إلى طرح الويف وخاصة بالنسبة لتصنيف العوامل ومراحل التنمية الثلاث التي تمر بها البلدان دون ادراج المراحل الانتقالية، ويرصد أداء 109دول تمثل 92% من اجمالي أرصدة "IDE" الواردة في العالم بنهاية 2014 (16منها عربية)، يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من ثلاث مجموعات رئيسية من العوامل يندرج تحتها 11 مؤشرا فرعيا (تتفرع إلى58 متغيرا كميا) وهي[11]: المتطلبات الأساسية وتمثل الشروط المسبقة اللازم توافرها من أجل جذب المستثمرين والتي لا يمكن في حال عدم توافرها توقع قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب وتضم 4 مؤشرات: الأداء الاقتصادي الكلي، الوساطة المالية والقدرات التمويلية، البيئة المؤسسية والاجتماعية وأخيرا بيئة أداء الأعمال؛ العوامل الكامنة وتمثل المقومات الأساسية التي تحدد قرارات المستثمرين وتضم

خمس مؤشرات فرعية: حجم السوق وفرص النفاذ إليه، الموارد البشرية والطبيعية، عناصر التكلفة، الأداء اللوجيستي وأخيرا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ العوامل الخارجية الايجابية وتضم مؤشري اقتصاديات التكتل وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

يتم تجميع البيانات من مصادر وقواعد بيانات دولية، جهوية ومحلية تقيس قدرة البلد على جذب الاستثمار الأجنبي، تتراوح قيم المؤشر ما بين1 و100نقطة والترتيب يكون على المستويين الدولي والعربي، قسمت مستويات الأداء بالمقارنة بالمتوسط العالمي إلى خمس مستويات رئيسية: 1/ أداء جيد جدا؛ 2/ أداء جيد؛ 3/ أداء متوسط؛ 4/ أداء ضعيف؛ 5/ أداء ضعيف جدا.

ثانيا- مؤشرات التنافسية الجزئية والخاصة بمحيط الأعمال: تعالج هذه المؤشرات جوانب جزئية ولديها تأثير مباشر في تقييم محيط الأعمال من حيث تنافسيته.

1- **مؤشر سهولة ممارسة الأعمال**"Ease Doing Business Index": تم تسليط الضوء على هذا المؤشر الذي يقيس ويقارن مناخ الأعمال بين الدول في الإطار التعاقدي طيلة دورة حياة المؤسسة المحلية من نشأتها إلى تصفيتها في حالة حدوث ذلك، وميزته انه يتم الاطلاع عليه بشكل واسع ويساهم بقوة في التأثير على إدراك المستثمرين للجاذبية في هذه البلدان وأيضا مراجعة هذه الأخيرة لتنظيماتها وفقا للتطورات التي تحدث في البلدان المنافسة أو الرائدة كمرجعية[12]. ظهر المؤشر عام 2003، يتم من خلاله مقارنة حوالي 190 بلد حسب سهولة ممارسة الأعمال بالتركيز على مختلف المعايير المتعلقة بالكفاءة التنظيمية، حيث يصدر فريق خبراء البنك العالمي تقرير سنوي حول تصنيف الاقتصاديات الوطنية برصد التعديلات التي تطرأ في هذه الدول والخاصة بالبيئة القانونية والتنظيمية للأعمال، تحدد رتبة البلد حسب مجموع النقاط المتحصل عليها بالاعتماد على تقييم (10+1) مجالات خاصة بظروف خلق وتطوير المؤسسات في البلد المعني (وخاصة PME وStart-up)، كل مجال يتضمن مجموعة من المؤشرات الفرعية أيضا مع إعطاء نفس الأهمية لجميع المؤشرات، وبالتالي فقيمة المؤشر النهائي هي المتوسط الحسابي البسيط للنقاط المتحصل عليها في كل مجال كمكوّن من المكونات المعتمدة، تتمحور هذه المجالات المغطاة حول درجة تعقيد العمليات التنظيمية من حيث الإجراءات والوقت وتكلفتها وأيضا قوة المؤسسات القانونية وهي:[13] بدأ الأعمال؛ كيفية التعامل مع تراخيص البناء؛ الحصول على الكهرباء؛ نقل الملكية؛ دفع الضرائب والرسوم؛ التجارة عبر الحدود؛ الحصول على القرض؛ حماية المستثمرين الأقلية؛ تنفيذ العقود؛ تسوية حالات الإفلاس أو التصفية؛ تنظيم سوق العمل. مع الإشارة حسب نفس المصدر إلى أن المجال الأخير تم إضافته في التحسينات التي أقحمت خلال 2015 و2016 لتقييم الإطار التنظيمي لمحيط الأعمال، مع إضافة معيار الجودة في التقييم مثل الشفافية في تسعير الكهرباء والرقابة على جودة البناء.

2- **مؤشر إدراك الفساد**"Corruption Perception Index CPI": بدأ يعتمد منذ 1995 من طرف منظمة الشفافية الدولية، وينشر سنويا تصنيف حوالي 168 دولة حسب درجة الفساد المدرك في كل بلد على مختلف مستويات الإدارة العمومية وأصبح يكتسي أهمية كبيرة لدى الرأي العام الدولي،[14] ممّا جعل الدول تخشى أن لا تصنّف في الرتب الجيدة لأن ذلك سيؤدي إلى الترويج السلبي لصورة البلد والتأثير على نظرة المستثمرين لبيئة الأعمال في هذه الدول. تكمن أهميته في تقييم مناخ الأعمال في مختلف الدول من حيث درجة تكافؤ الفرص بين المتعاملين الاقتصاديين والمرتبطة بوجود الشفافية والنزاهة من عدمها في تنظيم الصفقات العمومية وتسوية النزاعات في المؤسسات القضائية، الاستفادة من الامتيازات من خلال التماثل في المعلومات التي تتدفق بالنسبة للجميع والمعاملة بدون تمييز، سهولة الوصول إلى الخدمات العمومية التي تقدم طيلة دورة حياة المؤسسة وبدون تكاليف إضافية، بمعنى سيادة القوانين.

يتم تقييم هذا المؤشر بجمع البيانات حول ظاهرة الفساد انطلاقا من استقصاء الخبراء المحليين من طرف منظمات مستقلة، وتعكس آرائهم حول الظاهرة في بلدانهم ومحاولة تصنيف الدول حسب درجة إدراك الفساد فيها، تطرح في الاستبيان

المعتمد لإعداد "CPI" أسئلة مرتبطة بإساءة استخدام السلطة العامة لأغراض شخصية؛ وأسئلة حول جدّية وصرامة سياسات مكافحة الفساد.[15] يعتمد سلم يتراوح ما بين 0 و 100 لتنقيط المؤشر، فالبلد الذي يتحصل على نقطة عالية يتوفر على إدارة شفافة عكس البلدان التي تتحصل على نقاط ضعيفة، فتدل على تفشي مختلف أشكال الفساد مع نقص أو غياب المتابعة والعقاب في حالة إثبات الفساد، قدّم تقرير 2012 تعديلات مهمة في منهجية بناء المؤشر تسمح بتبسيط وتوحيد وتحيين عملية تجميع البيانات سنويا وهو ما يجعل لأول مرة المقارنة ممكنة عبر الزمن[16].

3- **مؤشرات "التنافسية الضريبية" و"الحرية الاقتصادية" و"جاهزية الحكومة الإلكترونية":** إن الأهمية التي تكتسيها هذه المؤشرات لها علاقة بعولمة الاقتصاديات والاندماج المتزايد لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال[17]، حيث أصبحت الضرائب والتسهيلات القانونية المرتبطة بتحرير مختلف الأنشطة الاستثمارية كأدوات منافسة تعتمد من طرف مختلف الأقاليم لتدعيم جاذبيتها خاصة على المدى القصير وأيضا درجة تنمية الحكومة الالكترونية والاقتصاد الرقمي.

أ- مؤشر العسر الضريبي"Forbes Misery Fiscale": يعتبر من المؤشرات الأكثر شيوعا في هذا الإطار، ينشر سنويا من طرف مجلة "Forbes" ويخص 66 بلدا ويلخص المعدلات الأكثر ارتفاعا للضرائب التي تواجهها المؤسسات التي لا تستفيد من الامتيازات الخاصة في إقليم معين، يهدف إلى تقييم إن كانت السياسات الاقتصادية للبلدان المعنية بالدراسة جاذبة لرؤوس الأموال والأشخاص أيضا من أجل العمل أو الإقامة. وقد أحدث هذا المؤشر حركة كبيرة نحو تخفيض الضرائب منذ عام 2000،[18] يحسب رصيد كل بلد بالمجموع البسيط لمعدلات الضرائب على المؤسسات والأفراد والمتعلقة بـ[19]: الضريبة على مداخيل الأشخاص الاعتباريين؛ الضريبة على الثروة؛ معدلات الأعباء الاجتماعية للمستخدمين؛ معدلات الأعباء الاجتماعية للأجراء؛ معدلات الرسم على القيمة المضافة للمبيعات.

ب- مؤشر الحرية الاقتصادية"EFI:Economic Freedom Index": تم تطويره من طرف" Heritage Foundation" منذ 1994، يهدف إلى قياس الحرية الاقتصادية على أساس أن المؤسسة تعرّف هذه الأخيرة أنها "حرية الأفراد في إقليم معين في العمل، الإنتاج، الاستهلاك والاستثمار بالطريقة التي يرون أنها تسمح لهم بأن يكونوا أكثر إنتاجية".[20] من منطلق هذا التعريف يتضح أن البيئة التي تتيح للأفراد والمستثمرين الحرية في الاختيار للأنشطة التي يمكنهم ممارستها تعبّر عن جاذبيتها لهم وتمثّل بيئة الفرص لتحقيق طموحاتهم (بلد الفرص).

يغطي المؤشر أكثر من خمسين معيار يتم تجميعها في اثنا عشر مؤشر فرعي تصنّف على أساسها 186 دولة وهي:[21] حقوق الملكية؛ نزاهة الحكومة؛ كفاءة القضاء؛ العبء الضريبي؛ الإنفاق الحكومي؛ الصحة المالية؛ حرية الأعمال؛ حرية العمل؛ حرية النقد؛ حرية التجارة؛ حرية الاستثمار؛ الحرية المالية. يتم تجميعها في أربع فئات تعكس تركيز مؤشر الحرية الاقتصادية على أربع جوانب رئيسية للمحيط الاقتصادي التي تمارس من خلالها الحكومات سيطرتها على السياسات (القواعد القانونية، حجم الحكومة، الكفاءة التنظيمية وأخيرا انفتاح الأسواق). يتم تقييم المؤشر في سلم (0-100) وتُصنّف الدول في قائمة تضم خمس مجموعات تنازليا حسب تزايد درجة الحرية الاقتصادية (حرة؛ غالبا حرة؛ حرة بشكل معتدل؛ غير حرة؛ غالبا غير حرة؛ مشددة) مع الإشارة إلى أن قيمة المؤشر النهائي يحسب كمتوسط بسيط لقيم المؤشرات الفرعية.

ج- مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية E-Government Development Index "EGDI": يركز على فعالية الحكومات في التعامل مع زبائنها من خلال استعمال التكنولوجيات الجديدة من طرف الإدارات العامة، باعتبارها أساسية في المعاملات التجارية والمالية ومن المتطلبات الملحة من طرف المؤسسات على الحكومات باقتراح خدمات بكفاءة وجودة عالية. لتقييم استعمال "TIC" من طرف حكومات البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالمنظمة بدراسة استقصائية تستهدف المسؤولين الحكوميين والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين بشكل

عام، وتنشر تقرير كل عامين منذ 2002 حول مؤشر "EGDI"، ويعتبر التقرير الوحيد عالميا الذي يقيّم حالة التنمية في هذا المجال بتغطية 193 دولة عضو في المنظمة،[22] يقيس هذا الأخير استعمال "TIC" سعيا لجعل الخدمات العمومية أكثر سهولة للوصول إليها من طرف مستعمليها.

يتكون هذا المؤشر حسب نفس المصدر من ثلاث مؤشرات فرعية وهي: مؤشر الخدمات على الويب "OSI"، يعتمد على استبيان للبحث عن تقييم وجود المواقع الحكومية مثل الوزارات عبر الإنترنت ومحتواها؛ مؤشر البنى التحتية للاتصالات "TII"؛ مؤشر الرأسمال البشري "HCI" المرتبط بمحو الأمية لدى البالغين ومعدل التمدرس في جميع الأطوار. والمؤشر النهائي هو المتوسط البسيط للمؤشرات الفرعية الثلاث، تتراوح الأرصدة المتحصل عليها من0 (ضعف استعمال TIC من طرف الحكومات إلى1 (استعمال قوي)، يُعدّ هذا المؤشر أداة لصناع القرار لتحديد مجالات القوة والتحديات في الحكومة الالكترونية ولتوجيه سياسات واستراتيجيات تنميتها.

ثالثا- مؤشرات الجاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

1- **مؤشرات الجاذبية لـ"IDE" الصادرة عن المنظمات غير الرسمية:** تصدر عن المنظمات الخاصة التي تنشط على الخصوص في مجال الاستشارة حول مناخ الاستثمار دوليا، وتصنّف البلدان حسب جاذبيتها لـ "IDE" بالاعتماد على الدراسات الاستقصائية لرؤساء الشركات متعددة الجنسيات وخاصة الكبيرة منها أو مدراءها التنفيذيين، أهم هذه المؤشرات:

أ- مؤشر الثقة بـ "IDE": اعتمد من طرف المنظمة الأمريكية الرائدة في الاستشارة حول ملائمة مناخ الأعمال" A.T Kearney" منذ 1998، من خلال استقصاء خبراء الشركة سنويا كبار المسؤولين التنفيذيين للشركات الرائدة في العالم، يعرض مؤشر الثقة اتجاهات المستثمرين في المستقبل لمختلف الوجهات ويتم حسابه كمتوسط لعدد الردود العالية والمتوسطة والمنخفضة على الأسئلة حول آفاق أو توقعات الاستثمار في سوق معين على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وتعتمد فقط الإجابات الخاصة بالمشاركين غير البلد الأصلي للمستجوبين لتجنب الانحياز، وتقوم المنظمة بنشر الـ 25 وجهة الأولى الأكثر ملائمة للاستثمار عالميا من بين 60 بلد المعني بالدراسة عموما[23]، وهذا يعني غياب العديد من الدول النامية مثل الجزائر والمغرب في الدراسة.

ب - بارومتر الجاذبية الأوربية: يقوم هذا المؤشر بإجراء دراسة مقارنة حول الجاذبية للدول الأوربية من طرف "Young & Ernest"، حيث يتم استجواب مسيّري أهم الفروع للشركات متعددة الجنسيات في أوروبا، ويطلب منهم الإشارة إلى الأهمية التي تمنح لمختلف معايير التوطن والحكم على كل بلد وبالنسبة لكل معيار من هذه المعايير، ومن ثم تصنيف البلدان حسب هذه المعايير.[24] أدى فتح "E & Y" مكاتب دراسات في بعض الدول الإفريقية إلى تقديم تقارير حول جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية منذ 2010 باعتماد مؤشر الجاذبية للدول الافريقية "AAI"، وصنفت الجزائر في المركز 16 بينما المغرب في المركز الثاني حسب تقريرها في 2016.[25] وهناك مقاربات أخرى مماثلة منهجيا تصنّف المدن الكبرى الأوربية.

2- **مؤشرات الجاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عن الأونكتاد:** يعرض مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية العديد من المؤشرات المتعلقة بـ"IDE" مثل مؤشر الأداء لـ"IDE" الواردة ومؤشر الجاذبية الكامنة أو المحتملة لـ "IDE" اللذان لم تعد تصدرهما بعد 2012، ولكن تعتمد مؤشرات أخرى متعلقة بالجاذبية الفعلية لـ "IDE" مثل تطور قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة عالميا وجهويا ووطنيا بدون تصنيف للبلدان؛ قيمة مخزون "IDE" الواردة أيضا عالميا وجهويا ووطنيا؛ عدد/تكلفة المشاريع الجديدة الواردة نحو مختلف الاقتصاديات،...

أ- مؤشر الأداء المتعلق بـ"IDE" الواردة "FDI Performance Index": تنشره الأونكتاد منذ عقود (1988-1990) حسب التقارير الواردة في موقع الأونكتاد، يحسب هذا المؤشر بمراعاة نسبة التدفق الفعلي نحو الداخل لـ "IDE" بالنسبة إلى بلد معين من اجمالي التدفقات العالمية مقارنة بوزنه الاقتصادي "PIB" عالميا، يتم استخدام هذا المؤشر لقياس النجاح فعلا في جذب

"IDE" في سنة معينة، وقد يستخدم متوسط التدفقات خلال فترة زمنية معينة للنظر في إطار زمني أطول للمسؤولين عن وضع السياسات (عادة ثلاث سنوات)[26].

ب- مؤشر الجاذبية الكامنة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة " FDI Potential Index": يقوم هذا المؤشر بتصنيف أكثر من140 بلد حسب الجاذبية الكامنة من خلال تقييم قدراتها التي يمكن أن تتطور مع مرور الزمن بفعل السياسات التي تتبناها الدول من أجل استقطاب"IDE". وأدخلت تحسينات عام2012 في بناء المؤشر الذي أصبح يأخذ بعين الاعتبار أربع محددات اقتصادية رئيسية لجاذبية "IDE" بالنسبة لبلد معين وهي: جاذبية السوق؛ توفر اليد العاملة منخفضة التكلفة والمهارات؛ وجود الموارد الطبيعية؛ وجود البنى التحتية المؤهلة لـ"IDE"، يحسب المؤشر النهائي كمتوسط بسيط للقيم المتحصل عليها والخاصة بالمؤشرات التي تقيس المحددات المعتمدة، وتوحّد في سلم يتراوح من0 إلى1، تعبّر القيم التي تقترب من1 عن إمكانية عالية للبلد في جذب "IDE"؛ والعكس بالنسبة للقيم التي تقترب من 0. وقد كانت تدرج تصنيف حوالي 177 بلد في مصفوفة الجاذبية ببعدين وهما مؤشرا الجاذبية الفعلية في المحور العمودي والجاذبية المحتملة لـ"IDE" في المحور الأفقي مع اعتماد أربعة مستويات للتقييم.[27]

رابعا- مؤشرات الجاذبية المتعلقة بالصورة: ظهرت هذه المؤشرات منذ 2005 بهدف تقييم قوة إدراك البلدان أو سمعتها الدولية وتصنيفها على أساس نتائج مؤشر العلامة، بربط مفهوم قياس إدراك الرأي العام العالمي للبلدان من مختلف الأبعاد بالمفهوم التسويقي المتعلق بالصورة على مستوى اقتصاديات الدول في نطاق أوسع في إطار الجاذبية بالمفهوم الواسع، وأبرزهما مؤشر علامة البلد"NBI:Nation Brand Index" المطوّر من طرف "Simon Anholt"، المستشار الإنجليزي في مجال علامة الأماكن الذي قام ببناء علامات لأكثر من 40 بلدا[28] وقام باقتراح نموذج "سداسي علامة البلد"[29]؛ مؤشر علامة البلد " BCI: Brand Country Index" الذي تنشره سنويا "Future Brands"، وهو المؤشر البارز عالميا بالنسبة للدراسات حول علامات البلدان بتغطية 75 بلدا، وأيضا تصنيفات المدن حسب قوة الإدراك وأيضا الدول والمدن المرتقب أن تكون علاماتها رائدة مستقبلا،[30] يقيس ويرتب إدراك الرأي العام العالمي للدول من خلال ثقافتها وصناعتها وديناميكية اقتصاداتها ومبادرات سياستها العامة.

خامسا- المزايا والانتقادات الموجهة لهذه المؤشرات وكيفية قراءة السلطات العامة للنتائج: تتميز التقارير التي تنشر دوريا حول نتائج المؤشرات المركبة والتصنيفات للدول بالديناميكية والتحديث المستمر للمقارنة المرجعية لتنافسية وجاذبية الدول أو المناطق، والتي تفيد صناع القرار باختلاف طبيعتهم، فيوظفها المستثمرين كأداة مساعدة لاتخاذ قرار الاختيار لمواقع الاستثمار؛ وأيضا الحكومات والمنظمات الأخرى الفاعلة في المجتمع للعمل معا على التعاون الفعال لتدعيم تنافسية وجاذبية الدول أو المناطق في إطار السياسات العامة التي يتم وضعها.

1- **مزايا المؤشرات:** يمكن تلخيصها فيما يلي من منطلق أهم الاستعمالات الواردة لهذه المؤشرات في مختلف التقارير المنشورة بالإجماع على اعتبارها كأدوات مساعدة للحكومات وهي:

- القدرة على مقارنة الاقتصاد المعني من حيث تنافسيته وجاذبيته مع الاقتصاديات الأخرى الواردة في التصنيفات على المستوى الجهوي أو العالمي وعلى مجموعة متنوعة من المؤشرات الفرعية، مما يساعدهم على معرفة الوضع الحقيقي لاقتصاد البلد بتقييم نقاط قوته ونقاط ضعفه؛

- تحديد النقاط المحورية للنقاش حول سياسات التنافسية والجاذبية على المدى الطويل على أساس الفرص والثغرات التي تم الكشف عنها من خلال المقارنة المرجعية، من أجل تحديد المجالات ذات أولوية للتطوير والبناء المشترك بين القطاعين العام والخاص لجداول الأعمال، مما يساعد على إبقاء المساءلة من طرف أصحاب المصلحة؛

- تتبُّع السلطات العمومية للتقدم المحرز سنويا أو على المدى المتوسط في الأداء الاقتصادي الخاص بالبلد، بقياس التطور في مختلف العوامل والهيئات المهمة لتحقيق النمو في المستقبل تماشيا مع التطورات العالمية، لتقييم جداول أعمالها وتعديلها إذا لزم الأمر؛

- اعتمادها كمرجع أساسي للجهات المسؤولة لإضفاء الإصلاحات الضرورية لتطوير التنظيمات والهيئات والعوامل، من خلال المقارنة المرجعية والأخذ بتجارب الرائدين في مختلف المجالات التي نراها من المتطلبات الضرورية لتحسين محيط المؤسسة خلال دورة حياتها وضمان ازدهارها.

2- **الانتقادات الموجهة لها:** لم تسلم المؤشرات المركبة من الانتقادات التي وجهت لها وخاصة في كيفية بنائها وبالتالي تفسيرها للنتائج المتحصل عليها، فحسب "Debonneuil" و"Fontagné"[31] تطرح وتثار حول هذه المؤشرات أربعة تساؤلات مهمة تعبر عن المشكلات المحاطة بها وهي: التوافق أو الإجماع حول المنطلق التجريبي لاختيارها نموذج النمو؛ اختيار المتغيرات المفسّرة المعتمدة؛ الأوزان التي تمنح لهذه المتغيرات؛ جودة قياسها.

فبالنسبة للمنهج المعتمد لبناء هذه المؤشرات، تشير الويف على سبيل المثال إلى أن انتقاء المتغيرات ومسألة ترجيح الأوزان ناتج عن العديد من الاختبارات الإحصائية، ولكن لم يتم التحقق منها والتأكيد عليها بالاعتماد على الدراسات التجريبية وهو ما يحدّ من تفسير النتائج، ووجّهت أيضا انتقادات لاذعة للمؤشرات التي تحسب بدون ترجيح[32]. كما أثيرت مشكلة جودة قياس المتغيرات المكوّنة للمؤشرات، حيث طرحت إشكالية الدراسات الاستقصائية التي تعتمد لتقييم المتغيرات النوعية وخاصة اختيار العينة بالخصائص والحجم الكافي، وكذلك على الرغم من التأكيد على وضوح الأسئلة التي تطرح على المؤسسات المستجوبة إلا أنها تبقى ذاتية، أين تكون جودة أجوبتهم مرتبطة بمدى وجود قيود على حرية التعبير أو الانحياز (استجوابهم حول تقييم بلدانهم الأصلية) وأيضا درجة معرفة محيط الأعمال في البلدان الأخرى والخلفيات السياسية (عند استجوابهم حول تقييم البلدان المستهدفة).[33] بالإضافة إلى إشكالية اختلاف المصادر المعتمدة لجمع البيانات وعدم توحيدها وكذلك تغييرها من فترة لأخرى، وهو ما يمكن أن يؤثر سلبا على البيانات ويحدّ من المقارنة بين الفترات وحتى مشكلة تغيير منهجية إعداد المؤشر من فترة لأخرى وهو ما يستدعي الحذر في استعمال النتائج.

وبالطبع عرفت معظم المؤشرات التي تعرضنا لها تحسينات مستمرة عبر الزمن لمعالجة الانتقادات الموجّهة لها بإعادة النظر في منهجيتها بالشكل الذي يحسّن جودتها، بغرض استعمالها كأدوات مساعدة على اتخاذ القرارات من خلال المقارنة المرجعية عبر الزمن ومع مختلف البلدان، وهو ما يعني أن مسألة الجودة ومصداقية الدراسات ضمن اهتمامات الجهات المعنية بإصدار مثل هذه التقارير الموجهة للمستهدفين لغرض المقارنة المرجعية بين البلدان.

3- **قراءة المسؤولين لدى السلطات العامة لنتائج المؤشرات والتصنيفات المترتبة عنها:**

إن تعدد التقارير التي يتلقّاها الرأي العام الدولي يجعل أصحاب القرار على المستوى الوطني يواجهون صعوبة كبيرة في توظيف النتائج حول الأرصدة والرتب المتحصل عليها في مختلف التقارير، ولكن رغم ذلك يبقى الرجوع لاستعمال هذه المؤشرات يلقى استجابة كبيرة ويتزايد التفاعل معها أكثر فأكثر، وما يؤكد ذلك أن عدد التقارير والتصنيفات قد تضاعف في السنوات الأخيرة والتغطية الإعلامية توسّعت لتتبناها حتى الجهات الحكومية والمنظمات المكلفة بترقية الاستثمارات في مواقعها الالكترونية، علاوة على أن معظم التقارير والجهات التي تصدرها تقرّ على استهداف السلطات العمومية بشكل أساسي من خلال الخدمات التي تعرضها.

رغم ذلك لا ينبغي تفسيرها بشكل سطحي بمراعاة النتائج العامة التي تتلخّص في المؤشر النهائي والتصنيفات الناتجة عنها وإنما يجب الحذر في قراءة النتائج والتعمّق في تحليلها بتسليط الضوء على النتائج الجزئية المتعلقة بالمؤشرات الفرعية والإطار التحليلي

الوارد في التقارير، وتوظيفها في المقارنة المرجعية بين البلدان التي يتم تحديدها كمرجع في تسيير جاذبيتها ومرئيتها دوليا وخاصة على المستوى الجهوي، ثم القيام بتلخيصها لأصحاب القرار في قالب خاص مثل لوحة القيادة للجاذبية، التي تعرض تقييم جاذبية البلد بالمقارنة مع مجموعة محددة من البلدان في شكل قائمة للمؤشرات البسيطة بدون ترجيحها أو إدماجها، وهو ما عملت به فرنسا منذ 2003 بتشخيص جاذبيتها وتلخيص نقاط قوتها مقارنة بالبلدان المنافسة والرائدة أوربيا وعالميا[34].

وتترجم رتبة بلد معين أداءه وتعبّر عن نقطة قوة حسب ما ورد في تقرير 2016 حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، إذا ما كان موقعه في الثلث الأول من الترتيب بالنسبة للمتغير الذي يتضمنه المؤشر الفرعي للجاذبية، ويعتبر نقطة ضعف إذا ما كان ترتيبه في الثلث الأخير. ويطلق ميزان الجاذبية حسب نفس التقرير على نتائج الميزان الاجمالي الذي يتم حسابه بطرح مجموع نقاط الضعف من مجموع نقاط القوة، وعلى هذا الأساس يمكن اعادة ترتيب الدول حسب هذا الميزان الذي يشكّل نظام معلومات يسترشد به أصحاب القرار.

المحور الثاني: محاولة تقييم الجاذبية الاقتصادية للجزائر مقارنة بالمغرب:

إن تمتّع الجزائر بموقع استراتيجي مهم حيث تتوسط مختلف مناطق العالم وتعتبر أكبر بلد افريقي من حيث المساحة وعدد الدول المجاورة، الوفرة والتنوع بالموارد الطبيعية الظاهرية والباطنية، أين تتجاوز مساحتها المغرب بأكثر من ثلاث مرات وتهيمن فئة الشباب على تركيبتها السكانية كقوة عاملة محتملة طموحة وبتكلفة منخفضة بعشرات المرات مقارنة بأروبا الغربية وأقل أيضا مقارنة بدول وسط وشرق أوربا والدول المجاورة، ولكن ذلك يجعلنا نتساءل حول مدى ارتقاء الرتب التي تحصّلت عليها فيما يخص تنافسية مختلف عوامل الجاذبية الاقتصادية على المستوى المغاربي أو الافريقي أو العالمي إلى مستوى هذه الامكانيات والمزايا المتوفرة.

من هذا المنطلق، تم عرض وتحليل نتائج المؤشرات المتعلقة بأداء الجزائر ومحاولة مقارنتها لتقييم جاذبيتها الاقتصادية مقارنة بالبلد المجاور "المغرب"، كأهم المواقع البديلة للاستهداف من طرف المستثمرين الذين تهمهم المنطقة المغاربية للتوطن باعتبارها بوابة للدخول إلى السوق الإفريقي وأروبا ومنطقة منخفضة التكاليف مقارنة بأروبا، لنستخلص في الأخير نقاط قوتهما ونقاط ضعفهما بالنسبة لمختلف العوامل التي تعتمد لتقييم وضع وتطور مناخ الاستثمار تماشيا مع المتوسط العالمي أو الجهوي واستنتاج التباين بينهما والجوانب التي ينبغي تدعيمها أو تداركها لتعزيز الجاذبية الاقتصادية للجزائر مقارنة بالمنافس. يتم الاعتماد في ذلك على بعض المؤشرات والتصنيفات التي تتيح امكانية المقارنة على أساس أنها تقوم بتغطية البلدين محل المقارنة خلال الفترة 2016/2013 واستثناء المؤشرات التي لا يندرج فيها البلدين، وهو ما يمكننا من تقديم اقتراحات تسمح بدعم الجهود الرامية لتحسين بيئة الاعمال في الجزائر وتدعيم تنافسيتها في جذب الاستثمارات المحتملة المستهدفة للمنطقة والحفاظ على تلك الموجودة حاليا.

أولا- المقارنة المرجعية بالاعتماد على مؤشرات الأداء الفعلي: تُعتمد العديد من المؤشرات التي تنشرها الأونكتاد في التقرير السنوي حول الاستثمار العالمي من طرف مختلف الجهات دوليا ومحليا، نحاول التعرض إلى بعض هذه المؤشرات المتعلقة بالأداء الفعلي فيما يخص استقطاب الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 2013-2016 وبدون تصنيف، مع الاشارة إلى أن التركيز على الجاذبية للمشاريع الأجنبية لا ينقص من أهمية المشاريع المحلية التي يتم خلقها وإنما ملائمة بيئة الأعمال بالنسبة للمستثمر الأجنبي يدل بالضرورة على ملائمتها بالنسبة للمستثمر المحلي، وينتظر منه ملئ الفراغات أو النقائص الموجودة محليا باستغلال المعارف والموارد المالية الأجنبية.

1- تطور تدفقات ومخزون"IDE" الواردة نحو البلدين: شهدت هذه التدفقات الواردة إلى الجزائر تطورا ايجابيا محسوسا في البداية لتنخفض عام 2014 وسجلت تدفقات سلبية في 2015 والتي قدّرت بـ 584 مليون$ وهي تمثل 18% من التدفقات

السلبية للدول العربية حسب ما ورد في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، ولكن عادت للارتفاع عام 2016 لتبلغ 1546 مليون$ ولم تتجاوز نسبة هذه التدفقات 2.4% من الرأسمال المكوّن خلال الفترة كأقصى حدّ خلال 2013؛ أما بالنسبة للمغرب فنجحت في الرفع من حصة التدفقات لتبلغ الذروة عام 2014 بـ 3561 مليون$ ولكن عرفت تراجعا بحوالي 28% عام 2015 ثم 9% عام 2016 عكس التوقعات ببلوغ أكثر من5 مليارات $ تأثرا بانخفاض الاستثمار العالمي عموما وفي الدول النامية على الخصوص، ووصلت نسبة هذه التدفقات 11% من اجمالي الرأسمال المكوّن كأعلى نسبة عام 2014، والجدول أدناه يعرض التطور في الجاذبية الفعلية لـ "IDE" الواردة بالقيمة.

الجدول رقم(1): تطور تدفقات ومخزون"IDE"الواردة للجزائر والمغرب خلال الفترة (2013-2016)

تطور تدفق ومخزون"IDE " في البلدين		2013	2014	2015	2016
تدفق الحصة IDE الواردة بالمليون$ (%من التدفقات نحو شمال) افريقيا/افريقيا على الترتيب	الجزائر	1 684 3.2 / 14.1	1 507 2.6 / 13	-584 -	1.546 2.6 / 10.7
	المغرب	3 298 6.3 / 27.7	3 561 6.1 / 30.2	2553 4.7 / 15.3	2.322 3.9 / 16
مخزونIDE الواردة "بالمليون$ " الحصة من التدفقات نحو شمال افريقيا/افريقيا على الترتيب (%)	الجزائر	25 313 3.7 / 10.9	26 820 3.7 / 11.3	26 232 3.5 / 10.7	27.778 3.3 / 10.7
	المغرب	51 816 7.5 / 22.4	51 192 7.2 / 21.6	48 696 6.6 / 19.9	54.784 6.5 / 21.1

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على ما ورد في تقريري الأونكتاد حول الاستثمار العالمي 2016 و2017

كما أن حصة الجزائر من"IDE" الواردة إلى شمال افريقيا وأيضا افريقيا ضعيفة وبلغت أعلى النسب المسجلة 14.1% و3.2% فقط على الترتيب عام 2013 (ولم ترد في قائمة العشر الدول الأوائل التي تهيمن على85% من سوق"IDE" في افريقيا)، في حين قدّرت أكبر الحصص المسجلة في المغرب على الترتيب 30.2% و6.1% عام 2014 متجاوزة ضعف ما سجلته الجزائر (ويعتبر ثاني بلد في شمال افريقيا بعد مصر وخامس البلدان المستقطبة لـ"IDE" افريقيا).

أما بالنسبة لمخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تضاعف خلال(1995-2015) بأكثر من 14 مرة بالنسبة للجزائر (من 1.126 إلى 26.232 مليون$) وأكثر من8 مرات بالنسبة للمغرب (من 5.126 إلى 8.969 مليون$)، بلغ هذا المخزون عام 2016 في الجزائر 27.778 مليون$ بنسبة 16.7% من "PIB"، وفي المغرب 54.784 مليون$ بنسبة 50.7% من "PIB" وهي نسبة عالية تدل على تحقيق هذا البلد أداء جيد فيما يخص جاذبية "IDE" بفضل الاصلاحات الاقتصادية المشجعة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي المتطور بشكل ديناميكي وتدعيم الجاذبية الاقتصادية في هذا الأخير خلال الفترة (2009-2015) في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال الاستثمار والمعزّزة عام 2016. تقدّر حصة المغرب بالضعف مقارنة بحصة الجزائر من مخزون "IDE" الخاص بالمنطقة رغم الفوارق في الموارد المتوفرة وهو ما يدل على تحقيق هذا البلد أداء جيد فيما يخص جاذبية "IDE" بفضل الاصلاحات الاقتصادية المشجعة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي المتطور بشكل ديناميكي وتدعيم الجاذبية الاقتصادية في هذا الأخير خلال الفترة (2009-2015) في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال الاستثمار والمعزّزة عام2016 في اطار مخطط تسريع التنمية الصناعية(PAI)[35]، عكس البرامج التي وضعت في الجزائر التي يشوبها الغموض في الرؤية وعدم تحديد الأهداف بدقة وبالتالي عدم الاستقرار في التشريعات وضعف آليات التنفيذ والرقابة.

2- **تطور مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة:** يُعتمد هذا المؤشر في تقارير الأونكتاد وقاعدة بيانات "FDI Markets" التابعة لفايننشال تايمز وكذلك تقارير الهيئات المحلية، حيث تهتم جميع المنظمات المكلفة بترقية الاستثمار وأيضا الحكومات بهذه المؤشرات وتربطها بالأداء وأيضا الترويج لها كوجهة للاستثمار. ويعتبر المغرب ثالث أكبر قبلة افريقية عام 2015 من حيث عدد المشاريع الأجنبية الجديدة المستقطبة بـ74مشروع بعد جنوب افريقيا (118) وكينيا (85)، ويحتل المركز

الخامس في المنطقة من حيث تكلفة الاستثمارات التي بلغت حوالي 4.5 مليار$ في نفس العام (بعد مصر ونيجيريا والموزمبيق وجنوب افريقيا)، والجزائر غائبة في قائمة العشر الأوائل افريقيا التي تستحوذ على77% و75% من اجمالي الاستثمارات الأجنبية من حيث عدد المشاريع وتكلفتها (705 مشروع في المنطقة بتكلفة اجمالية تقدر بـ 66.5 مليار دولار) وبالمقابل تسجل ارتفاع فاتورة الواردات بالنسبة لقائمة متنوعة من السلع.

حسب الجدول أدناه، بلغ عدد مشاريع"IDE" الجديدة خلال الفترة (2012-2016) في الجزائر 77 فقط، يتم تنفيذها من قبل 68 شركة أجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الاجمالية لتلك المشروعات تبلغ 15273 مليون$ وتوظّف نحو 18137 عامل إلى غاية 2015؛ بينما بلغ عدد مشاريع "IDE" في المغرب خلال نفس الفترة 349، يتم تنفيذها من قبل 289 شركة أجنبية بتكلفة تقدر بـ 20008 مليون دولار، وتوظف 64463 عامل إلى غاية 2015.

الجدول رقم(2): تطور عدد وتكلفة المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة خلال 2016/2012

السنوات	الجزائر				المغرب			
	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون$	عدد الوظائف	عدد الشركات	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون$	عدد الوظائف	عدد الشركات
2012	18	2.376,8	4.951	17	66	1.485,2	25.801	57
2013	16	4.284,6	7.298	12	50	2.939,5	19.329	46
2014	13	535,5	2.130	13	68	5.132,9	11.215	59
2015	13	749,4	3.758	13	74	4.512,7	8.118	65
2016	17	7326.6	-	13	91	5937.7	-	62
المجاميع	77	15.273	-	68	349	20008	-	289

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على ما ورد في تقريري 2016 و2017 حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، "FDI Marketsالتابعة لفايننشال تايمز" نقلا عن قاعدة البيانات

3-توزيع المشروعات الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة حسب القطاعات والمصدر:

تميزت الاستثمارات الجديدة في المغرب بالتنوع واستهدفت 32 قطاعا مختلفا خلال خمس سنوات الأخيرة بسبب تعدد المشاريع (349) والشركات التي تنفذها (289)، وأصبحت الطاقة المتجددة/البديلة والعقارات والسيارات وخدمات الأعمال القطاعات الرئيسية المستقطبة للمشاريع الجديدة والتي تقدر بـ 64.7% من اجمالي تكلفة هذه الاستثمارات خلال الفترة 2012-2016، بينما تعتبر العقارات والبناء/مواد البناء والمنسوجات ومكونات السيارات القطاعات الأكثر استقطابا للمشاريع الجديدة في الجزائر بنسبة تقدر بـ 31% من اجمالي المشاريع المستقطبة نتيجة محاولات الاصلاح في بيئة الأعمال وتشجيع الشراكة بين المؤسسات العمومية والمستثمرين الأجانب في اطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي خارج المحروقات، ولكن مع غموض الرؤية والأهداف والآليات لتحقيق النمو والتنويع الاقتصادي كما سبق ذكره، وخاصة مع استمرار الخطابات حول تدعيم الانتاج المحلي لتخفيض فاتورة الواردات وتدفق العملة الصعبة نحو الخارج في العديد من المجالات وحتى السيارات، وهو ما يعكس استراتيجية احلال الواردات كسلوك دفاعي لا نعتبره مشجعا لاستقطاب المشاريع الضخمة لاستهداف أسواق واسعة وخاصة بالنسبة للقطاعات التي تستدعي الاستفادة من اقتصاديات الحجم مثل تركيب السيارات؛ عكس المغرب الذي يعتبر الرائد كوجهة استقطاب المشاريع الصناعية التي بلغ عددها 24 مشروع في 2015 بمقدار 2.4 مليار$ وتمثل أكثر من خمس اجمالي الاستثمارات الموجهة لإفريقيا في المجال[36] (أهمها قطاع السيارات والطيران)، حيث يعكس هذا الأداء ثمار الميثاق الوطني للنهضة الصناعية (PNEI :2009-2015)، الذي كان بمثابة خريطة الطريق في اطار رؤية استراتيجية واضحة لتطوير القطاع الصناعي كمحدد أساسي لخلق القيمة ومناصب الشغل في مجالات تشمل كأولوية السيارات والطيران والمنسوجات والصناعة الغذائية من أجل التصدير لإفريقيا على الخصوص. وقد تم تقويم هذا الميثاق في 2014 ووضع خطة لتسريع تطوير القطاع الصناعي (PAI:2016-

2020) بهدف خلق 500000 وظيفة وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في "PIB" بـ 23% بحلول 2020 بينما سجّل في 2014 فقط مساهمته بـ 18.9%[37]. وقد أصبحت صناعة السيارات في المملكة المغربية أول قطاع مصدر بعد الفوسفات ويحتل المركز الثاني قاريا بعد جنوب افريقيا، حيث تم انتاج 345000 وحدة وتحقيق رقم أعمال يقدر بـ 6 ملايير€ و85% منه عن طريق التصدير ويسعى لبلوغ 10 مليارات € بحلول 2020 حسب تصريح وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي "مولاي حفيظ العلمي"[38]، بينما تبلغ مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات في "PIB" بالنسبة للجزائر 5.6% وهي نسبة جدّ ضعيفة، والشكلين أدناه يوضحان أهم القطاعات المستقطبة للمشاريع الواردة في البلدين.

أما بالنسبة لأهم الدول المستثمرة فيهما حسب ما ورد في نفس المصدر "FDI markets"، فقد حلّت فرنسا والصين والامارات على التوالي قائمة أهم الدول المستثمرة في المغرب حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصتهم نحو 9063 مليون $ (45.3%) وتليها كل من الولايات المتحدة واسبانيا وايطاليا، حيث بدأت تبرز الولايات المتحدة كمصدر مهم من منطقة شمال أمريكا للمشاريع الاستثمارية نحو المغرب بحصة تقدر بـ 9%، وأهم الشركات المستثمرة هي شنغهاي للكهرباء بـ 2 مليار، "ENI" الايطالية و"PSA Peugeot-Citroen" الفرنسية بتكلفة استثمارية تتجاوز المليار $ لكل واحدة؛ في حين حلّت الصين وسنغافوراه وإسبانيا وقطر على التوالي قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، وبلغت حصتهم نحو 11057 مليون$ (72.4%)، وتليهم تركيا التي بدأت تبرز حصتها لتقدر بـ 10.5% والحصص الأخرى هامشية وحتى فرنسا التي تفضّل الوجهة المغربية، وأهم الشركات المستثمرة "Indorama" بإنشاء أضخم ثلاث مصانع في الشمال لاستغلال وتحويل الفوسفات والمرتقب تحقيق رقم أعمال يتجاوز الملايير الدولارات انطلاقا من 2019 بتكلفة تتجاوز 3 ملايير دولار عن طريق الشراكة بطبيعة الحال.

الشكل رقم (01) :توزيع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب أهم 10 قطاعات خلال الفترة (2012-2016) بالمليون دولار

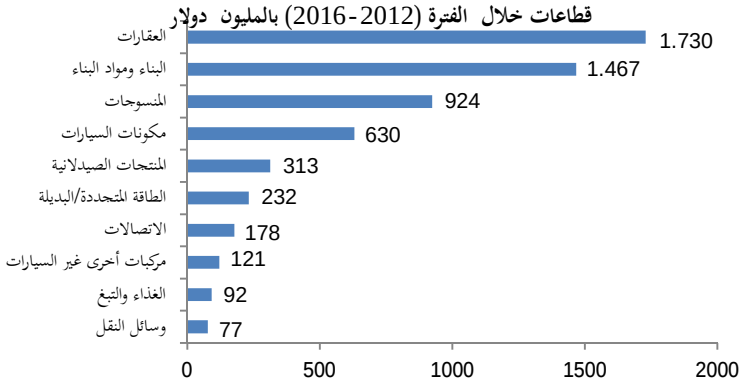

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017 بالاعتماد على قاعدة بيانات "FDI markets" لفايننشال تايمز "

الشكل رقم(02): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى المغرب حسب أهم 10 قطاعات خلال الفترة (2012- 2016) بالمليون دولار

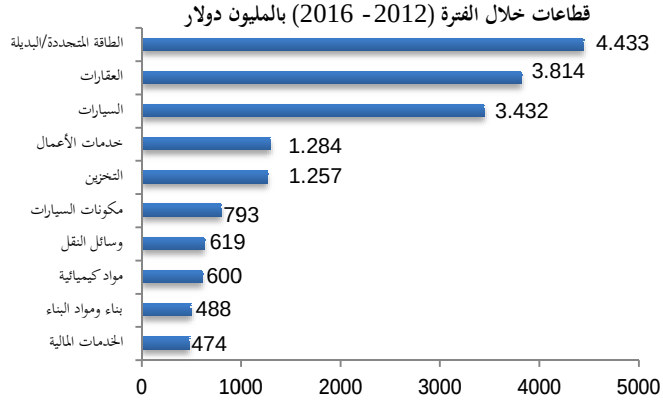

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017 بالاعتماد على قاعدة بيانات "FDI markets" لفايننشال تايمز

ثانيا- المقارنة المرجعية بالاعتماد على"GCI": تم تلخيص أهم النتائج التي وردت في تقارير التنافسية العالمية منذ 2012 إلى2017 والمتعلقة برتب البلدين محل المقارنة بالنسبة للمؤشر النهائي والمؤشرات الفرعية المكونة في الجدول أدناه، حيث سجلت الجزائر تحسن في رتبة المؤشر النهائي خلال (2012-2016)، وحقّقت قفزة بـ 23 رتبة ولكن تبقى هذه الرتبة تعبّر عن أداء دون المتوسط (رتبة قريبة من رتب الدول المصنفة في الثلث الأخير)، بينما سجّلت المغرب تذبذبا طفيفا في ترتيبها واستقر في الرتبة 70 بفارق يقدر بـ 17رتبة مقارنة بالجزائر، والملاحظ أن أهم فارق سجل في "المتطلبات الأساسية" كمؤشر فرعي بمقدار37 رتبة، أما بالنسبة للمؤشرين الآخرين فإن رتب الجزائر تجعلها ضمن الثلث الأخير في حين أن رتب المغرب تجعلها ضمن الفئة المتوسطة. كما صنّفت الويف الجزائر في المرحلة الانتقالية للمرور إلى المرحلة الثانية المعتمدة على الكفاءة بينما تنتمي المغرب إليها رفقة تونس ومصر وجنوب افريقيا، وهو ما جعل حساب المؤشر النهائي باعتماد معاملات مختلفة للمؤشرات الفرعية باختلاف مرحلة التنمية التي يمر بها البلد يفسّر تقليص الفارق في المؤشر النهائي بين البلدين مقارنة بالفوارق في المؤشرات الفرعية.

الجدول رقم(3):مقارنة تصنيف الجزائر والمغرب حسب مؤشر"GCI" ومكوناته خلال الفترة(2017/2013)

الرتب عبر الزمن	2014/2013		2015/2014		2016/2015		2017/2016	
	الجزائر	المغرب	الجزائر	المغرب	الجزائر	المغرب	الجزائر	المغرب
المؤشر	100	77	79	72	87	72	87	70
المؤشر الفرعي1 *	92	69	65	57	82	55	88	51
المؤشر الفرعي2 * *	133	84	125	78	117	82	110	88
المؤشر الفرعي3* * *	143	100	123	82	124	92	119	86
1. الهيئات	135	53	101	49	99	47	99	50
2. البنى التحتية	106	57	106	55	105	55	100	58
3المحيط الاقتصادي كلي	34	90	11	66	38	58	63	49
4 صحة/تعليم ابتدائي	92	82	81	76	81	77	73	77
5 التعليم العالي/التدريب	101	102	98	104	99	106	96	104
6 كفاءة سوق السلع	142	69	136	58	134	64	133	64
7 كفاءة سوق العمل	147	122	139	111	135	123	132	124
8 كفاءة السوق المالي	143	69	137	69	135	70	132	83
9 الاستعداد تكنولوجي	136	80	129	78	126	78	108	81
10. حجم السوق	48	56	47	56	37	53	36	55
11. تطور الأعمال	144	92	131	78	128	82	121	76
12. الابداع	141	106	128	90	119	98	112	96
عدد الدول المقارنة	148		144		140		138	

Source: Global Competitiveness Reports 2012/2013; 2013/2014; 2014/2015; 2015/2016; 2016/2017

. ملاحظة: *المتطلبات الأساسية؛ ** التحسينات في الكفاءة؛ *** الابداع وتطور العوامل/

إن تسليط الضوء على الجزئيات يسمح لنا بمعرفة الوضعية التنافسية لمختلف الدعائم المكوّنة للمؤشر عالميا بالنسبة للبلدين، حيث سجّلت المغرب أفضل المراتب في عدة دعائم أهمها الهيئات(وخاصة هيئات تشجيع الاستثمار والتصدير) والبنى التحتية (تحتل المرتبة الأولى في شمال افريقيا وضمن البلدان الخمسة الأولى الافريقية من حيث الجودة الشاملة للبنى التحتية والتي تشمل مجالات مثل النقل والاتصالات والطاقة)، وأسوأ الرتب كانت بالنسبة لكفاءة سوق العمل؛ عكس الجزائر التي سجلت أفضل رتبة فقط في "حجم السوق" وتمثل نقطة قوة لها مقارنة بالمغرب رغم محاولة هذا الأخير تعويض ذلك بالانفتاح وسهولة النفاذ إلى الأسواق الخارجية، يعود ذلك إلى حجم "PIB" ومعدل نموه ونصيب الفرد منه وهي على الترتيب مقارنة بالمغرب عام 2016 كما يلي: 578.7 /273.5 (بالمليار$ بتعادل القدرة الشرائية PPP)، 4.5/3.7 (% من PIB) و14504 $ /8164 $ (PPP)؛[39] نشير أيضا أنها كانت الأفضل في عامل استقرار المحيط الاقتصادي الكلي قبل2015 ولكن تراجع أسعار النفط مؤخرا

أثّر سلبا على مؤشرات الاقتصاد الكلي وسبّب في تراجع رتبتها مقابل التحسن التدريجي المسجّل لدى المغرب فيما يخص هذا العامل؛ وأخيرا سجلت أكبر الفوارق بين الرتب لصالح المغرب مقارنة بالجزائر في "كفاءة سوق السلع" (69) و"كفاءة السوق المالي" (49) و"البنى التحتية" (42).

بناءا على ما سبق، يمكن تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف للبلدين على أساس تصنيفه ضمن الثلث الأول أو الأخير حسب ما ورد في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، وأيضا وجود فارق أو فجوة كبيرة بين رتبتي البلدين محل الدراسة حيث تصل إلى أكثر من 40 رتبة في بعض الحالات (عندما يكونا متباعدين على حافتي الفئة المتوسطة). والجدول رقم (04) يلخص نقاط القوة ونقاط الضعف للبلدين حسب تنافسيتهما عالميا (رتبة جيدة) أو الفجوة الكبيرة بين رتبتيهما خلال2016/2017.

الشكل رقم(4): نقاط القوة ونقاط الضعف بالنسبة لمختلف دعائم مؤشر"GCI" للبلدين

الجزائر		المغرب	
نقاط القوة	نقاط الضعف	نقاط القوة	نقاط الضعف
حجم السوق	الهيئات، البنى التحتية، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، كفاءة السوق المالي، الاستعداد التكنولوجي، تطور الأعمال، الابداع	الهيئات، البنى التحتية، كفاءة سوق السلع، كفاءة السوق المالي، تطور الأعمال.	-كفاءة سوق العمل - الابداع
01	08	05	02

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على ما ورد في تقرير التنافسية العالمية 2017/2016

ويعرض أيضا مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار نتائج التصنيف للجزائر والمغرب، وتم الاستغناء عنه في هذه الورقة لتقارب طرحه مع طرح الويف المعروض بالتفصيل أعلاه، مع بعض الاختلافات الطفيفة مثل مؤشر حجم السوق وربطه أيضا بسهولة النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتكون في هذه الحالة المغرب في وضع أفضل من الجزائر بإنشائها لعدة مناطق حرة أهمها طنجة؛ وكذلك تسجّل وفرة الموارد الطبيعية والبشرية كنقطة قوة بالنسبة للجزائر عكس المغرب.

ثالثا- المقارنة المرجعية بالاعتماد على المؤشر"EDB": تم الاعتماد على تقارير فريق "Doing Business"خلال الفترة (2014-2017) فيما يخص مقارنة الرتب التي تحصلت عليها الجزائر والمغرب في مختلف المجالات التي يغطيها المؤشر حول مناخ الاستثمار الذي يعكس جاذبيتها ونعرضها بنوع من التفصيل في الجدول أدناه، والملاحظ أن الرتب المسجلة بإمكان أن تتراجع رغم ادخال بعض التحسينات، ويرجع ذلك إلى تقارب الأرصدة بين الدول وادخال دول أخرى اصلاحات دعمت رتبها مقارنة بالبلد الذي لم يقحم اصلاحات تنظيمية بنفس الوتيرة.

من خلال الجدول نلاحظ تراجع رتبة الجزائر تدريجيا لتستدرك الأمر وتحسّنها في 2007 فقط بـ 7 رتب مقارنة بـ 2016 بينما قفزت المغرب بـ 29 رتبة خلال الفترة (2013-2017)، وهو ما يدل على تأخر الجزائر وبطئها في القيام بالإصلاحات لتسهيل ممارسة الأعمال تماشيا مع التطورات العالمية رغم انشاء لجنة متخصصة لتحسين بيئة الأعمال منذ 2013 يترأسها وزير الصناعة والمناجم وابرام اتفاقية مع البنك العالمي لمساعدتها لأداء المهام في اطار خطة عمل بدأت في 2015 لتحسين بيئة الأعمال كمحور ذات أولوية في برنامج الحكومة (2019/2015)[40]، عكس المغرب الذي كان يقوم بالإصلاحات سنويا تصل غالبا إلى 5 مجالات مختلفة والتي تدخل في قياس المؤشر النهائي، فمثلا قامت الجزائر بإلغاء تكلفة بدئ المشروع مؤخرا حسب تقرير 2017 ولكن قامت المغرب بذلك منذ 2013. وقام هذا الأخير بتطوير منصات الكترونية لزيادة الكفاءة في تقديم الخدمات، أي أنها حسنت بيئتها التنظيمية لممارسة الأعمال لتكون في المركز 68 مقارنة بالجزائر التي صنفت في المركز 156 عالميا.

الجدول رقم(5): عرض بعض التفاصيل حول تصنيف البلدين وفق نتائج المؤشر النهائي والمؤشرات الفرعية

	الجزائر				المغرب			
	2014	2015	2016	2017	2014	2015	2016	2017
مؤشر سهولة ممارسة الأعمال	153	154	163	156	87	71	75	68
بدئ الأعمال(الرتبة)	164	141	145	142	39	54	43	40
-الاجراءات (العدد)	14	13	12	12	5	5	4	4
-الوقت(عدد الأيام)	25	22	20	20	11	11	10	9.5
- التكلفة	12.4	11	10.9	11.1	9.5	9.2	9.1	7.9
-الرأسمال الأدنى	28.6	24.1	23.6	00	00	00	00	00
منح ترخيص البناء (الرتبة)	147	127	122	77	83	54	29	18
الاجراءات (العدد)	19	17	17	17	15	12	13	13
الوقت(عدد الأيام)	241	204	204	130	97	94	913.	88.5
التكلفة	60.1	0.7	0.7	0.9	218	3.7	7	3.5
مؤشر الرقابة على جودة البناء	-	-	9/15	10/15	-	-	12/15	13/15
ايصال الكهرباء (الرتبة)	148	147	130	118	97	91	55	57
الاجراءات (العدد)	5	5	5	5	5	5	5	5
الوقت(عدد الأيام)	180	180	180	180	62	62	57	49
التكلفة	1.56	1.32	1.29	1.33	2.47	1.97	1.95	1.77
مؤشر جودة وشفافية التسعير	-	-	.5/8	4/80	-	-	7/8	7/8
تسجيل الملكية (الرتبة)	176	157	163	162	156	115	76	87
الحصول على لقرض (الرتبة)	130	171	174	175	109	104	109	101
حماية المستثمرين (الرتبة)	98	132	174	173	115	122	105	87
دفع الضرائب (الرتبة)	174	176	169	155	78	66	62	41
التجارة عبر الحدود(الرتبة)	133	131	176	178	37	31	102	63
تنفيذ العقود (الرتبة)	129	120	106	102	83	81	59	57
التصفية في حالة الافلاس(الرتبة)	60	97	73	74	69	113	130	131
عينة الدراسة	189	189	189	190	-	-	-	-

Source: Doing Business Reports from 2013/2014 to 2016/2017.

ملاحظة: تقييم التكاليف كنسبة مئوية من الدخل الفردي (%) ؛ سلم تقييم: مؤشر الرقابة على جودة البناء (0-15)؛ مؤشر جودة وشفافية التسعير(0-8). كما أن تقارير السنة الجارية تدل على الاصلاحات المقحمة إلى غاية جوان من السنة السابقة (مثلا تقرير 2017/2016 يتضمن الاصلاحات التنظيمية إلى غاية جوان 2016).

أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية، فقد كانت معظم الرتب التي تحصلت عليها الجزائر في مختلف المجالات التي يغطيها المؤشر النهائي يجعلها مصنّفة ضمن الثلث الأخير من الدول التي تعتبر الأسوأ، وهو ما يدل على ضعفها في الكفاءة وجودة الاطار التنظيمي لسهولة ممارسة الأعمال (ممثلة بدوائر سوداء)، وبالمقابل كانت معظم الرتب التي تحصلت عليها المغرب تدرجها ضمن الثلث الأول من الدول التي تعتبر الأفضل وهو ما يجعلها تتمتع بنقاط قوة في مختلف المجالات المتعلقة بسهولة ممارسة الأعمال (ممثلة بدوائر بالأخضر). فعلى سبيل المثال، يتجاوز الفارق في الرتب المتحصل عليها فيما يخص سهولة بدئ الأعمال كمؤشر فرعي 100 رتبة (142 بالنسبة للجزائر و40 بالنسبة للمغرب) باعتبارها الأفضل في جميع المؤشرات المتفرعة وهي الاجراءات والوقت والتكلفة. علاوة على ذلك فإن الجزائر حتى وإن كانت تسجل أفضل رتبة بالنسبة لمنح رخص البناء مقارنة بالمجالات الأخرى (77) بتقليص المدة مقارنة بالسابق، إلا أن ذلك يبقيها أقل كفاءة مقارنة بالمغرب من حيث الاجراءات والمدة.

يمكن تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف للبلدين فيما يخص مختلف المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر النهائي بنفس الطريقة السابقة ، بمعنى أن تصنيف أي بلد ضمن الثلث الأول يجعله يتمتع بوضع تنافسي جيد عالميا والعكس بالنسبة للتصنيف

في الثلث الأخير، كما أن الفجوة الكبيرة في رتبتيهما يجعل البلد الأفضل ترتيبا أيضا في وضع تنافسي أفضل مقارنة بالآخر وبالتالي تمتعه بنقطة قوة (تمثل بدوائر باللون الفاتح)، وتلخّص هذه النقاط في الجدول كما يلي:

الجدول رقم(06): تلخيص نقاط القوة ونقاط الضعف المتعلقة بممارسة الأعمال للجزائر مقارنة بالمغرب

الجزائر		المغرب	
نقاط القوة	نقاط الضعف	نقاط القوة	نقاط الضعف
التصفية في حالة الاعسار (نقطة قوة جهويا وليس عالميا)	بدئ الأعمال، الحصول على القرض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تسجيل الملكية"* - ايصال الكهرباء، منح رخص البناء، تنفيذ العقود**	بدئ الأعمال، منح رخص البناء، ايصال الكهرباء، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود"*. - الحصول على القرض، حماية المستثمرين، تسجيل الملكية **	- التصفية في حالة الاعسار*
01	09	09	01

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على ما ورد في تقرير "Doing Business"، 2017

*:نقاط القوة أو نقاط الضعف تمثل الوضعية التنافسية عالميا؛ **:نقاط القوة أو الضعف بالنسبة للبلد المقارن

مما سبق يمكن استخلاص أن المغرب في وضعية تنافسية أفضل من الجزائر في معظم العوامل وبشكل بارز (1/9) والمتعلقة بالكفاءة والجودة التنظيمية، وأهم العوامل التي ساهمت في تحقيق نقلة نوعية في تحقيق الكفاءة والجودة التنظيمية وبالتالي تسهيل ممارسة الأعمال هو وضع وتحسين منصات الكترونية لإنشاء الشركات، تسجيل الملكية، ايداع ودفع الضرائب... باعتباره الرائد افريقيا في المجال الرقمي؛ عكس الجزائر التي لا تزال في بداية مشروع الإصلاحات في العديد من المجالات ومنها ادخال وتعزيز الأنظمة الالكترونية للرفع من كفاءة وجودة الخدمات الادارية مع ضرورة القيام بذلك بوتيرة سريعة لتدارك التأخر. فعلى سبيل المثال، تم اطلاق موقع المركز الوطني للسجل التجاري(CNRC) فقط في2016 وأيضا تم اطلاق بوابة إلكترونية لخلق المؤسسات عبر الخط حديثا، بتعبئة الهيئات المعنية كفريق منسق يلعب دور الواجهة الواحدة على عبر الخط مع مؤسسي الشركات (الغرفة الوطنية للموثقين، مديرية الضرائب، "CNRC"، "CNAS/CASNOS") وشركاء آخرون.[41] يمكّنهم كخطوة أولى من الوصول إلى جميع المعلومات لاستكمال الإجراءات الإدارية اللازمة؛ وفي الخطوة الثانية ، سيتمكن من إنشاء مؤسسته عبر الإنترنت بسهولة.

3- المقارنة المرجعية بالاعتماد على المؤشرات"CPI"، "EGDI" و"EFI":

يتم عرض وتحليل النتائج المتعلقة بمؤشرات الفساد، الحرية الاقتصادية وتطور الحكومة الالكترونية خلال الفترة (2013-2016) لاستخلاص نقاط القوة ونقاط الضعف بالنسبة لهذه العوامل المحددة للجاذبية الاقتصادية.

3-1- بالنسبة لمؤشر"CPI": تم تسجيل أرصدة أقل من100/50 بالنسبة للبلدين خلال الفترة وأقل من المتوسط العالمي ومتوسط المنطقة كما هو موضح في الشكل أدناه. ويدل ذلك أن مشكلة الفساد فيهما خطيرة تتطلب من أصحاب القرار اتخاذ اجراءات لضمان سيادة القانون على الجميع وملاحقة المتورطين في الفساد لاستعادة الثقة بمؤسسات الدولة التي يفترض أن تحمي حقوق المقيمين وتحقيق نقلة نوعية في الشفافية وانعكاس ذلك ايجابا على مناخ الأعمال (الفساد يعتبر نقطة ضعف للبلدين).

الجدول رقم(7): تطور رصيد"CPI" الجزائر والمغرب خلال 2013-2016

الرتب والأرصدة حسب "CPI"	2013		2014		2015		2016	
	الرصيد	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد	الرتبة
الجزائر	38	94	36	100	36	88	34	108
المغرب	37	91	39	80	36	88	37	90
متوسط المنطقة	غ.م	-	38	-	39	-	38	-
المتوسط العالمي	غ.م	-	43	-	43	-	43	-

العينة	177	175	168	176

Source: Corruption Perceptions Index **2012; 2013; 2014; 2015; 2016**

والجدير بالذكر أن الرصيد المتوسط للمنطقة والعالمي أقل من 50 أيضا، حيث أن 69% من الدول المدروسة تسجل فيها أرصدة أقل من 50، ولكن سجلت خمس دول افريقيا تحسّنا في رصيدها ليتجاوز عتبة الـ50 (موريس والسيشل ورواندا والرأس الأخضر ووصل رصيد بوتسوانا 60) بينما يصل إلى 90 في الدانمارك ونيوزيلاندا كأفضل الدول من حيث الحوكمة الجيدة.

3-2- **بالنسبة لمؤشر**"EFI": من خلال الاطلاع على نتائج التقارير الخاصة بمؤشر الحرية الاقتصادية، تبين أن الجزائر تصنّف ضمن الدول المقيّدة برصيد أقل من 50% وأحيانا في فئة الدول "غير حرة غالبا" برصيد أكبر من 50% بشكل طفيف؛ بينما تصنف المغرب عموما في السنوات الأخيرة ضمن فئة الدول الحرة بشكل معتدل وكانت قبل ذلك تصنف في فئة الدول غير حرة غالبا ولكن مع التحسن التدريجي للمؤشر العام منذ 2009-2014 بفضل استراتيجية التنمية الصناعية في البلد وكذلك تدعيم الجاذبية للاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي.

تتمثل المؤشرات الفرعية التي يسجّل فيها ضعف الأداء ووجود قيود اقتصادية في كلا البلدين في حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، وكفاءة القضاء وعدم مرونة سوق العمل. حيث يصنّف كلا البلدين في فئة البلدان المقيدة، ولكن حقوق الملكية في الجزائر أكثر تقييدا، فالاستثمار مثلا في القطاع البتروكيميائي يفرض الشراكة مع سوناطراك مع مراعاة القاعدة 49/51 التي أصبحت لا تقتصر فقط على المستثمر الأجنبي كقاعدة عامة وإنما أيضا المستثمر الوطني بخصوص هذا القطاع عكس المغرب الذي لا يقيد المستثمر الأجنبي بالشراكة مع الطرف المحلي؛ أما بالنسبة لمؤشري العبء الضريبي مثلا فإن كلا البلدين يسجّلان نسب عالية تجعل المغرب خلال الفترة 2013-2017 ضمن فئة الدول الحرة غالبا (النسب في حدود 70%) والجزائر ضمن فئة الدول الحرة (النسب المسجلة أكثر من 80%) متجاوزة المتوسط العالمي وحتى متوسط معظم المناطق بتقديم تحفيزات ضريبية مغرية، وهذا ما يؤكد تسارع الدول النامية للتنافس في استقطاب المشاريع بالتركيز على التحفيزات الضريبية أكثر من الجوانب الأخرى النوعية تصل إلى الاعفاء الكلي خلال السنوات الخمس الأولى في كلا البلدين؛ وأخيرا بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بانفتاح الأسواق، تسجل أكثر حرية في المجال النقدي والمالي والتجاري في المغرب مقارنة بالجزائر، حيث كانت الجزائر منفتحة تجاريا تدريجيا منذ 2003 لتصل إلى الذروة (75.7%) وإدراجها في الدول الحرة غالبا، ولكن بدأت تتراجع بسبب انخفاض سعر النفط لتنتمي إلى فئة الدول الحرة بشكل معتدل، وفي الوقت نفسه قفزت المغرب منذ 2014 لتنتمي إلى فئة الدول الحرة مع حركة انشاء مناطق حرة وموانئ مثل ميناء طنجة الأول افريقيا وضمن أكثر 50 ميناء عالمي من حيث الحركية. كما تسجل فجوة كبيرة في الحرية المالية وحرية الاستثمار، أين لا تزال أسواق المال في الجزائر تعاني التخلف وهيمنة القطاع العمومي، مساهمة القطاع الخاص هامشية في الاطار الرسمي وتقدر نصف المعاملات خارج هذا الاطار وأيضا تمارس الحكومة الرقابة على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ عكس المغرب الذي يحرز تقدّما ملحوظا في مجال التحرير الاقتصادي من خلال الاصلاحات المشجعة للقطاع الخاص وجعله أكثر ديناميكية وأكثر مساهمة في النمو والتوسّع ومعاملة المستثمرين الأجانب والمحليين بدون تمييز عموما بموجب القانون، كما أن القطاع المالي قادر على المنافسة وهناك جهود لزيادة تحديثه واضفاء الشفافية، وأصبحت بورصة الدار البيضاء لا تقيد المشاركة الأجنبية. ونشير أن موقع المؤسسة الصادرة لمؤشر"EFI" ينفرد بتوفير فرصة المقارنة بيانيا بالنسبة للمؤشر العام والمؤشرات الفرعية لأي بلدين يتم اختيارهما خلال الفترة الزمنية التي يحددها مستعمل الموقع وأيضا المتوسطات الجهوية والعالمية[42].

من خلال ما سبق، يمكن استنتاج أن الحرية الاقتصادية أكثر في المغرب مقارنة بالجزائر، وتكمن نقاط القوة بالنسبة للمغرب في الحرية المالية والتجارية وحرية الاستثمار جهويا بينما تسجل ضعفا في مرونة العمل مقارنة بالجزائر، ومؤشر العبء الضريبي عال بالنسبة للطرفين. في حين يعانيان من الضعف في نزاهة الحكومة وكفاءة القضاء وحقوق الملكية.

3-3- **بالنسبة لمؤشر**"EGDI": لا يزال التقدم المحرز في افريقيا ومنطقة الشرق الأوسط/شمال افريقيا بطيئا نسبيا ومتفاوت، حيث سجّل المتوسط الافريقي قيمة متدنية عام 2014، وتوجد فقط ستة دول منها لديها قيم عالية للمؤشر تتجاوز المتوسط العالمي (0.4712)، وقد تحصلت هذه الأخيرة على مراتب تجعلها ضمن أفضل 50% عالميا وهي: تونس، موريس، مصر، السيشل، المغرب وجنوب افريقيا التي يتركز فيها نشاط الانترنيت والاستثمار في البنى التحتية للاتصالات، أين حققت المغرب قفزة بتحسين ترتيبها خلال 2014/2012 بـ 38 رتبة بينما تراجعت الجزائر بـ 16 رتبة، لتزداد الفجوة الرقمية بينها والمستوى العالمي مع تراجعها أيضا في 2016 بـ 14 رتبة وتسجيلها الرتبة 150 مقارنة بالمغرب الذي تحصل على الرتبة 85. والشكل الموالي يوضح تطور قيم مؤشر"EGDI" ومكوناته للبلدين ومقارنتها بالمتوسط الجهوي والعالمي.

الجدول رقم(09): عرض تطور مؤشر"EGDI" **والمؤشرات الفرعية بالنسبة للجزائر والمغرب**

المؤشرات		EGDI(الرتبة والرصيد)	OSI(الرصيد)	TII(الرصيد)	HCI (الرصيد)
12	الجزائر	0.3608 - 132	0.2549	0.1812	0.6463
	المغرب	0.4209 - 120	0.5425	0.2772	0.4430
	المتوسط الافريقي	0.4882	0.2567	0.1094	0.5034
	والمتوسط العالمي	0.2780	0.4328	0.3245	0.7173
14	الجزائر	0.3106 - 136	0.0787	0.1989	0.6543
	المغرب	0.5060 - 82	0.6929	0.3353	0.4901
	المتوسط الافريقي	0.2661	/0.2011	/0.1478	0.4492
	والمتوسط العالمي	0.4712	0.3919	0.3650	0.6566
16	الجزائر	0.2999 - 150	0.0652	0.1934	0.6412
	المغرب	0.5186 - 85	0.7391	0.3429	0.4737
	المتوسط الافريقي	0.2882	0.2567	0.1724	0.4355
	والمتوسط العالمي	0.4922	0.4623	0.3711	0.6433

Source: élaboré par les chercheurs à partir du: United Nations E- Government Survey 2012; 2014;2016

برزت المغرب باعتبارها الرائدة افريقيا في الخدمات عبر الخط "OSI" ومحتواها للجمهور الواسع، حيث قفزت من مرحلة الاتصال الاعلامي في اتجاه واحد إلى مرحلة الاتصال التفاعلي في الاتجاهين من خلال وضع الأمانة العامة للحكومة منصة الكترونية تمكّن المواطنين من الوصول وتحميل والتعليق حول التشريعات والنصوص عبر الانترنيت مع تقديم الردود كجزء من جهود الحكومة لتقديم أحدث الخدمات الالكترونية لمواطنيها وادراجهم في عملية صنع القرار. كان ذلك بفضل الرؤية الاستراتيجية التي وضعتها منذ 1999 بجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأولوية للتطوير (المغرب الالكتروني ثم المغرب الرقمي) وأصبحت فيما بعد الأساس للخطط اللاحقة، وبالمقابل تبدي الجزائر تخلفا كبيرا في هذا المؤشر مع التراجع المستمر وهو ما يدل على غياب رؤية استراتيجية واضحة لتطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصالات كأولوية واستفادة المتعاملين الاقتصاديين من هذه الخدمات في تدعيم تنافسيتهم في المخططات السابقة، ولكن تسعى مؤخرا لتدارك الأمر باعتباره ضمن القطاعات الخمسة ذات أولوية للتطوير وبوتيرة أسرع ممّا هي عليه. وكذلك أبدت المغرب اهتماما أكثر جدّية بالاستثمار في البنى التحتية التكنولوجية "TII" مقارنة بالجزائر، حيث تمكّنت من تقليص الفجوة بين قيمة مؤشر "TII" المسجل في المغرب والمتوسط العالمي خلال الفترة (2012- 2016) إلى أدنى مستوياته في حين سجل تغير طفيف في قيم "TII" الخاص بالجزائر رغم أن ذلك يعتبر من المقومات الضرورية لتنمية الحكومة الذكية والاقتصاد الرقمي. وأخيرا سجلت الجزائر أفضل النتائج بالنسبة للمقوم الثالث المتمثل في مؤشر الموارد البشرية "HCI" الذي تجاوز المتوسط الجهوي وفي توافق مع المتوسط العالمي، ويعتبر ذلك مشجعا للخوض في الاستثمار في المقومين الآخرين ونجاح مشروع رقمنة الاقتصاد وتعزيز تنافسيته على أساس أن الرأسمال البشري يبدي استعدادا لاحتضانه.

من خلال ما سبق، نستنتج أن المغرب أفضل من الجزائر فيما يخص تنمية الحكومة الالكترونية، وتكمن قوتها في محتوى الخدمات عبر الخط والبنى التحتية التكنولوجية، بينما تكمن قوة الجزائر في الرأسمال البشري مقابل الضعف في المقومين الأولين. وهو ما يجعلنا متفائلين في اللحاق بالركب في حالة توفر الارادة.

خاتمة:

تعكس مختلف المؤشرات المركبة التي تقيّم الجاذبية بصفة عامة والجاذبية الاقتصادية على الخصوص مدى ملائمة بيئة الأعمال من عدة زوايا بالإلمام بمختلف العوامل المحددة لتنافسية وجاذبية البلد، تستعين بها السلطات العامة كأدوات المقارنة المرجعية بين البلدان للتمكّن من تشخيص جاذبيتها مقارنة بالبلدان المنافسة أو الرائدة جهويا أو عالميا وعلى مجموعة متنوعة من المؤشرات الفرعية، من أجل إضفاء الاصلاحات الضرورية في المجالات التي يراها أصحاب القرار مهمة لتحسين مناخ الاستثمار، لكن ينبغي الحذر وتفادي القراءة السطحية لنتائج المؤشر النهائي والتصنيفات المترتبة عنها وتركيز كل بلد على الجوانب أو العوامل الخاصة التي تسمح بالتنمية الاقتصادية وفق خصوصياته وأولوياته بالاعتماد على الركائز المتينة والتي تتميز بالديمومة لتدعيم الجاذبية وبناء التنافسية على المدى الطويل.

تُوجّت محاولة تشخيص جاذبية الجزائر مقارنة بالمغرب والتطورات الدولية في بيئة الأعمال استنادا للنتائج الواردة في تقارير الجهات التي تصدر مختلف المؤشرات المعتمدة خلال الفترة (2013-2016) بتلخيصها في شكل نقاط القوة ونقاط الضعف للبلدين بالنسبة لمختلف العوامل أو المؤشرات المعتمدة، وكانت النتائج كما يلي:

- الأداء الفعلي فيما يخص استقطاب المشاريع الاستثمارية من حيث حصة التدفقات الواردة ومخزون "IDE" الواردة وكذلك عدد وتكلفة المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى المغرب أفضل من الجزائر (بالضعف أو أكثر)، حيث ترد المغرب ضمن الخمس الأوائل في افريقيا والجزائر تغيب في قائمة العشر الأوائل رغم أن الامكانيات المادية والبشرية في الجزائر تتجاوز المغرب.

- بعد تحليل معلومات تقارير الويف للتنافسية العامة واستخلاص النتائج، كان الأداء ضعيفا بالنسبة للجزائر مقارنة بالمغرب في العديد من العوامل التي تؤثر على الأعمال بشكل مباشر، حيث سجّلت فقط نقطة قوة واحدة متمثلة في حجم السوق مقابل تسجيلها 8 نقاط ضعف وهي: الهيئات، البنى التحتية، كفاءة أسواق السلع والعمل والمالية، الاستعداد التكنولوجي، تطور الأعمال والابداع (ميزان الجاذبية سلبي بـ 7 نقاط)، بينما سجلت المغرب 5 نقاط قوة وهي: الهيئات، البنى التحتية، كفاءة سوقي السلع والسوق المالي، تطور الأعمال ونقطتي ضعف وهما كفاءة سوق العمل والابداع (ميزان الجاذبية ايجابي بـ 3 نقاط)، والجزائر صنفت في المرحلة الانتقالية للمرور إلى المرحلة الثانية للتنمية المعتمدة على التحسينات في الكفاءة والمغرب حققت ذلك إلى جانب مصر وتونس وجنوب افريقيا.

- بعد تحليل معلومات تقارير خبراء البنك العالمي حول سهولة ممارسة الأعمال واستخلاص النتائج، كان الأداء ضعيفا بالنسبة للجزائر مقارنة بالمغرب أيضا في العديد من المجالات، حيث سجّلت فقط نقطة قوة واحدة متمثلة في التصفية في حالة الاعسار المالي مقارنة بالمغرب مقابل تسجيلها 9 نقاط ضعف أهمها (ميزان الجاذبية سلبي بـ 8 نقاط)، بينما سجلت المغرب 9 نقاط قوة أهمها (ميزان الجاذبية ايجابي بـ 8 نقاط)، وبالتالي فالوضعية التنافسية للمغرب أفضل من الجزائر في معظم العوامل وبشكل بارز والمتعلقة بالكفاءة والجودة التنظيمية بفضل وضع وتحسين منصات إلكترونية لتحسين كفاءة هذه الخدمات كعامل أساسي.

- بيّنت نتائج التقارير الخاصة بمؤشر الحرية الاقتصادية أن الجزائر صنّفت ضمن الدول المقيّدة بينما صنفت المغرب عموما في السنوات الأخيرة ضمن فئة الدول الحرة بشكل معتدل. وبعد تحليل المعلومات الواردة في نتائج هذه التقارير، تم تسجيل نقاط القوة لصالح المغرب في الحرية المالية والتجارية وحرية الاستثمار، بينما يسجل ضعفا في مرونة العمل مقارنة بالجزائر، ومؤشر العبء الضريبي عال بالنسبة للطرفين في حين يعانيان الضعف في نزاهة الحكومة وكفاءة القضاء وحقوق الملكية وبدرجة أكبر في الجزائر.

- يعتبر المغرب حسب نتائج مؤشر "EGDI" أكثر تطورا من الجزائر فيما يخص تنمية الحكومة الالكترونية، وتكمن قوتها في محتوى الخدمات عبر الخط "OSI" كونها الرائدة افريقيا ومتجاوزة حتى المتوسط العالمي بفارق كبير وأيضا الاستثمار في البنى التحتية للاتصالات "TII" بشكل يتماشى مع المتوسط العالمي؛ بينما تكمن قوة الجزائر في الرأسمال البشري مقارنة بالمغرب تماشيا

مع المتوسط العالمي مقابل الضعف الكبير في "TII" و"OSI" على الخصوص مسجلة فجوة كبيرة حتى مقارنة بالمتوسط الجهوي، وهذا نتيجة غياب رؤية استراتيجية واضحة تضع تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصالات كأولوية لتحسين الخدمات.

الاقتراحات:

من خلال ما سبق يتضح أن المؤشرات المدروسة لتقييم أو تشخيص وضعية الجاذبية للجزائر مقارنة بالمغرب والتطورات الجهوية والعالمية تبيّن ضعف تنافسية الجزائر في العديد من العوامل المؤثرة على مناخ الأعمال والجاذبية للمستثمرين رغم الامكانيات التي تزخر بها البلاد والسياسات المتخذة وكذلك الهيئات التي تم خلقها بهدف تطوير الاستثمار وتنويع المداخيل خارج المحروقات منذ عقود، ولكن يمكن تدارك الأمر من خلال الجدّية في وضع سياسات تطوير الاستثمار الوطني والأجنبي في مختلف القطاعات حسب الأولوية والصرامة في تنفيذها **بالتجنيد الجماعي**، وفي هذا الاطار يتم تقديم بعض الاقتراحات التي نراها مهمة كحلول عملية وفعالة لتدعيم جاذبيتها للاستثمارات التنموية:

- ضرورة القيام كخطوة أولى بالتشخيص الشامل وبصفة دورية لبيئة الاستثمار في ضوء المنافسة الجهوية والعالمية، انطلاقا من تحديد مؤشرات الأداء المتعلقة بالاستثمارات من طرف الفاعلين العموميين والخواص بشكل تعاوني وتوافقي وتحليلها بغرض جرد فرص ومعيقات الاستثمار في مختلف القطاعات والمناطق كأساس لوضع رؤية واضحة حول دعم الاستثمارات في الجزائر وتحديد الأهداف التي ينبغي الوصول إليها على المدى البعيد والمتوسط بدقة؛

- وضع استراتيجيات وسياسات استثمارية لتحسين مناخ الاستثمار تماشيا مع التطورات الدولية ووفقا للرؤية والأهداف المحدّدة، وبالتالي تدعيم الجاذبية الاقتصادية للبلد بمشاركة جماعية للفاعلين وعلى مختلف المحاور (تفعيل أداء الهيئات والسياسات وتحسين إنتاجية العوامل)؛

- تكوين قاعدة بيانات شاملة وحديثة عن مناخ الاستثمار والاستثمارات المنجزة في الجزائر بشكل عام والاستثمارات الأجنبية خصوصا، برصد التطورات في تدفقاتها وأرصدتها وتوزيعها بحسب الدول والشركات المستثمرة والقطاعات المستقطبة لها، تضمن هذه القاعدة للبيانات التي يتم نشرها امكانية تقييم أداء الهيئات وآثار السياسات المتبعة وكذلك آثار هذه الاستثمارات على التنمية؛

- القيام بالتسويق الفعال للبلد الذي من شأنه التعريف بمزايا التوطن التي يتمتع بها أو يتم بنائها وتطويرها، تقديم عروض مكيّفة حسب الفرص الاستثمارية من أجل جذب المستثمرين المحتملين في القطاعات التي يتم تحديدها للاستهداف كأولوية للتأثير على الاقتصاد بمشاركة جماعية، بالاعتماد على منهج شامل كالتأطير القانوني، البنى التحتية، تهيئة مناطق الأنشطة وتوفير الخدمات الضرورية لمزاولة النشاط، متابعة انشغالات المستثمر قبل وخلال وبعد التواجد من خلال التواصل معه وحتى التسويق الداخلي لمشروع التنمية الاقليمية من أجل التجنيد الجماعي.

الهوامش:

[1] Michèle Debonneuil, et Lionet Fontagné, 2003, « Compétitivité », Rapport du Conseil D'analyse Économique n°40, Paris : La Documentation française, P.23

[2] World Competitiveness Yearbook 2016, IMD Publishing, P. 496

[3] Eric Olzak, 2010, « Développement durable et attractivité des territoires dans l'union Européenne: opposition ou convergence ? », Géographié, Économie, Société, V.12, PP.279-305

[4] **كمال دمدوم، 2013/2012، "توطن الاستثمارات الأجنبية المباشرة: مقاربة ماكرو- إقليمية -دراسة حالة الجزائر-"، رسالة دكتوراه علوم غير منشورة في اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، ص.83 .**

[5] Eric Olzak, Op. cit., P.287

[6] Malika Hattab Christmann et Mihoub Mezouaghi, 2009, L'attractivité: du concept aux politiques publiques, Edition Karthala et IRMC, sous la direction de M. Mezouaghi, P.45.

[7] M. Debonneuil, et L. Fontagné, op.cit., P.23

[8] IMD World Competitiveness Center, History of the Center, in: www.imd.org/wcc/history-of-world-economy–ranking , consulted in: 05/02/2017
[9] The global competitiveness Report 2016-2017, World Economic Forum (WEF) publishing, P. 3
[10] The global competitiveness Report 2015-2016, WEF publishing, PP. 38-40
[11] تقرير حول مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص.6
[12] Doing Business Report, 2017, A World Bank Group Flagship Report, 14e edition
[13] Doing Business Report, 2015 ,A World Bank Group Flagship Report,12e edition
[14] https://www.transparency.org , consulted in: 22/02/2017
[15] Corruption perceptions index 2016, www.transparency.org/cpi , consulted in: 22/02/2017
[16] http://www.transparency.ch/fr/pdf/cpi/2013note methodology, consulted in: 24/02/2017
[17] Ochel Wolfgang, Oliver Rohn, JUNE 2006, Ranking of countries: The WEF,IMD, Fraser and Heritage indices, CESIFO DICE REPORT, P.48
[18] www.forbes.com/global/2008/0407/060html, consulted in: 13/03/2017
[19] Idem,
[20] Ochel Wolfgang, Oliver Rohn, Op. cit., P.50
[21] www.heritage.org/index/about, consulted in: 18/03/2017
[22] United Nations E-Government Survey 2014, UNACTAD Publishing, PP.185-192
[23] About the 2014 FDI confidence index , in: www.atkearney.com/about-us/who-we-are , consulted in: 30/10/2016
[24] Fabrice Hatem, 2007, marketing territorial: principes, méthodes et pratiques, Edition EMS "management & societe", France, P.257
[25] Africa attractiveness program Navigating Africa's current uncertainties 2016, Published by EY, P.9-10.
[26] World Investment Report 2012, UNCTAD, P. 30
[27] Idem,
[28] Diego Navarro, 2012,Boomerangs and creativity, Institute for culture and society, ICS Occasional Paper Series, Vol. 3, N°2, University of western Sydney, Australia, P.7
[29] TheNationBrandHexagone@2000SimonAnholt, in: http://nation-brands.gfk.com/ , consulted in: 29/04/2017
[30] CBI Future Brand Index, Eighth Edition of Future Brand's BCI, 2014-2015, P.2
[31] Michèle Debonneuil, Lionel Fontagné, Op. cit., P.20
[32] Ibid, P.21
[33] Malika Hattab et Mihoub Mezouaghi, Op. cit., P.46
[34] Tableau de bord de l'attractivité de la France, Edition 2010, www.AFII , consulted in: 30/10/2016
[35] Industrie : le Plan d'Accélération industrielle 2014-2020, http://www.invest.gov.ma/?lang=fr&Id=23 consulté le : 22-07-2017
[36] The Africa Investment Report 2016, in: www.AnalyseAfrica.com , consulted in: 23/07/2017
[37] Country Report | Morocco: By the numbers, in: www.AnalyseAfrica.com , consulted in: 23/07/2017
[38] Maroc : le secteur automobile en pleine expansion, publié le 06 Juin 2017, in: http://www.jeuneafrique.com/mag/442434/economie/maroc-secteur-automobile-pleine-expansion/ , consulté le 05/08/2017
[39] 2017 INDEX OF ECONOMIC FREEDOM, DOWNLOAD RAW DATA IN: http://www.heritage.org/index/download , consulted in: 20/03/2017
[40] http://www.climatdesaffaires.dz/spip.php?article18 , consulté le: 20/07/2017
[41] Le portail Algérien de création d'entreprise, consulté le 16/ 04/2018 sur le site : www.jecreemonentreprise.dz/index.php?option=com_content&view=featured&Itemid=113&lang=fr#
[42] Graph the data, http://www.heritage.org/index/visualize?cnts=algeria| morocco & src=ranking , consulted in: 24/06/2017